

أمر إسناد

=====

السيد المهندس / رئيس مجلس إدارة
شركة إيدج تكنولوجي

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرسل رفق هذا نسخة من العقد رقم (٤٨٤ / ٢٠٢٠ / ٢٠٢١)
المؤرخ في ٢٦ / ٥ / ٢٠٢١ بمبلغ ٤.٩٥٠.٠ جنية (فقط وقدره أربع مائة وتسعة الف
 وخمسمائة جنيها لا غير) والموقع بين الشركة والهيئة بشأن قيام الشركة بتنفيذ عملية "
توريد وتركيب عدد (٢١) وحدة تحكم ومراقبة إلكتروني عن بعد لولاعات الإنارة
(أومنتو) لتركيبتهم بكباري المنطقة الاولى المركزية ومركز التدريب بمدينة نصر "
بالأمر المباشر .

على أن يتم التنفيذ طبقا لشروط ومواصفات الهيئة الخاصة بهذه العملية
هذا وستتولى (الإدارة المركزية للهندسة الميكانيكية والكهربائية)
الإشراف على التنفيذ و تجهيز وتسليم الموقع للشركة فورا .

(التوقيع)

عميد / أبو بكر أحمد حسن عساف
رئيس الإدارة المركزية
للشئون المالية والإدارية

السيد المهندس/ رئيس الإدارة المركزية للهندسة الميكانيكية والكهربائية
تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرسل رفق هذا أصل نسخة من عقد العملية عاليه وكذا كراسة الشروط
ومعاملات عناصر التكلفة للبنود الخاضعة للتعديل .
- برجاء التكرم بالإحاطة نحو إصدار أمر التشغيل وتحديد ميعاد بدء العمل للشركة
وموافاتنا بصورة من هذه المستندات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

(التوقيع)

عميد / أبو بكر أحمد حسن عساف
رئيس الإدارة المركزية
للشئون المالية والإدارية

عقد مقابلة

الموضوع :- "توريد وتركيب عدد (٢١) وحدة تحكم ومراقبة إلكترونى عن بعد لولاعات الإنارة (أومنتو) لتركيبهم بكبارى المنطقة الاولى المركزية ومركز التدريب بمدينة نصر"
بالأمر المباشر .

رقم العقد : ٢٠٢١/ ٢٠٢٠/ ٤٨٤ .

أنه في يوم الاربعاء الموافق : ٢٦ / ٥ / ٢٠٢١ .

حرر هذا العقد بين كل من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى .

ويمثلها السيد اللواء مهندس / حسام الدين مصطفى

بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها ١٥١ طريق النصر . بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الأول)

وشركة إيدج تكنولوجى .

ويمثلها السيد المهندس / محمد طارق محمد شفيق أبو باشا

- بصفته / رئيس مجلس الادارة .

وينوب عنه في التوقيع السيد الاستاذ/ أحمد عبد التواب عبد الحميد حسن .

بموجب توكيل رسمى عام رقم (٦٨٢/ز) (مرفق) .

بطاقة رقم / ٢٧٩٠٥٠٥٢١٠٣٢٥٢

بطاقة ضريبية / ٧٩٤-٥٣٨-٢٨١

مأمورية ضرائب / الشركات المساهمة المصرية

ماف ضريبى رقم / ٠٠-٠٠-١٩١-٠٤١٤٨-٥-٠٠١

سجل تجاري رقم / ٦٢٠٤٧

ومقرها / ١٢ ش الدقى - الجيزة .

(ويشار إليه فيما يلي بالطرف الثاني)

أحمد عبد التواب عبد الحميد حسن
أحمد عبد التواب عبد الحميد حسن

Edge
Technology

ب.ض : ٧٩٤-٥٣٨-٢٨١

٦٢٠٤٧

التمهيد

بناءً على موافقة السيد المهندس / رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى على التعاقد بالأمر المباشر مع شركة إيدج تكنولوجى ومفاوضتها على السعر المقدم منها لتوريد وتركيب عدد (٢١) وحدة تحكم ومراقبة إلكترونى عن بعد لولاعات الإنارة (أومنتو) لتزويدهم بكبارى المنطقة الاولى المركزية ومركز التدريب بمدينة نصر " بالأمر المباشر وذلك طبقاً للمادة رقم (٧٨) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بإصدار قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الطرف الثاني على الأسعار الخاصة بالأعمال الخاصة بالعمليّة عاليه و التي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الأعمال بمبلغ ٤٠٩٥٠٠ جنيه فقط وقدره أربعمائة وتسعة الف وخمسمائة جنيه (لا غير) شاملة جميع الضرائب والرسوم وهي عبارة عن :-

*بالعدد توريد وتركيب أجهزة تحكم ومراقبة لشبكات الإنارة على مستوى الكشافات ولوحات التوزيع يعمل على جهد من ١٨٠ الى ٢٤٠ فولت ودرجة حرارة من ٠ الى ٨٥ درجة ٢١×١٩٥٠٠ جنيه (سعر الوحدة) = ٤٠٩٥٠٠ جنيه.

ويعتبر محضر المفاوضة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً له فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما واتفقا على الآتي:-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق ومحاضر لجان البت وكراسة الشروط والمواصفات الفنية والعطاء المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة والمواصفات الفنية للأعمال وأمر الإسناد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمماً ومكملاً له .

البند الثاني

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية " توريد وتركيب عدد (٢١) وحدة تحكم ومراقبة إلكترونى عن بعد لولاعات الإنارة (أومنتو) لتزويدهم بكبارى المنطقة الاولى المركزية ومركز التدريب بمدينة نصر " بالأمر المباشر طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية قدرها ٤٠٩٥٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعمائة وتسعة الف وخمسمائة جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " شركة إيدج تكنولوجى " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً للمواصفات الفنية وذلك خلال (٥) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خالياً من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعاً وقانوناً .

أ.م.ع. عبد الوهاب عبد الحليم

أ.م.ع. عبد الحليم

Edge

Technology

ب.م.ع. ٧٩٤١ - ٥٣٨ - ٢٨١

البند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان نهائي رقم 2021/61/369216 بمبلغ ٢٠٤٧٥ جنيهه (فقط وقدره عشرون ألف وأربعمائة خمسة وسبعون جنيهه لاغير) صادر من بنك قطر الوطني الاهلى فرع البطل احمد عبد العزيز صادر بتاريخ ٢٠٢١/٥/٢٤ وساري حتى ٢٠٢٢/٥/٢٤.

وهو قيمة التأمين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتجاز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدي الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقا للمادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعا لتقدم العمل وذلك طبقا للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالبند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول علي الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسب وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأي بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلي القضاء فسخ العقد أو تنفيذه علي حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التأمين النهائي من حق الطرف الأول والذي يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلجأ إلي خصمها من مستحقات الطرف الثاني لدي أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلي اتخاذ أية اجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

البند الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتقتضي الضرورة الفنية تنفيذها بمعرفة الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد علي تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر علي أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها ومناسبتها لأسعار السوق المحلي وذلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

البند التاسع

يلتزم الطرف الثاني بإتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد ، كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول بأبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول ، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بملكات الحكومة أو الأفراد ، وتعتبر مسئوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذها على نفقة الطرف الثاني .

البند العاشر

يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلي ما كان عليه وإلا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأمينه أو مستحقاته لديه مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

البند الحادي عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازمة للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

البند الثاني عشر

الطرف الثاني يكون مسئولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يصيب أي من عامله أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامله أو احدي آلاته وتقع المسؤولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

البند الثالث عشر

يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا اخل بذلك يقوم الطرف الأول بإخلاء الموقع على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحميله المصاريف الإدارية اللازمة .

المكتب التواكب عبد الحليم
المكتب المكون

Technology

البند الخامس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند السادس عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند السابع عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند الثامن عشر

للتطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥%) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الأول الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند التاسع عشر

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول . ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م " .

البند العشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الاجهزة والنظام التي يتم توريدها وتركيبها ضد عيوب الصناعة لمدة عام من تاريخ الاستلام الابتدائي وإذا ظهر أي عيب أو خلل على الشركة أن تقوم بإصلاحه على نفقتها الخاصة ولو استدعى الأمر بتغيير وحدة بأخرى جديدة دون أن يحق له المطالبة بأي ثمن نظير ذلك وتعتبر الشركة مسؤولة مسؤولية كاملة على سلامة الاجهزة قبل الاستلام النهائي ما عدا حالات السرقة والحوادث ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللتطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

أحمد عبد النور عبد الحليم

أحمد عبد النور

Edge

Technology

ب.ط. ٧٩٤ - ٥٣٨ - ٢٨١

البند الحادي والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثاني والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتها علي أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة علي ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الثالث والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخه منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللتزم .

الطرف الثاني

شركة إيدج تكنولوجي

(التوقيع) (الممثل)
الاستاذ / محمد سليمان عبد العال

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري

(التوقيع)
لواء مهندس / حسام الدين مصطفى
رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

Edge

Technology

ب.ض : ٧٩٤ - ٥٣٨ - ٧٨١

ت.ص : ٧٧٠٤٧

هيئة العامة للطرق والكباري

كراسة الشروط ومواصفات خصوصية رقم () لسنة ٢٠٢١

عملية توريد وتركيب وحدات تحكم ومراقبة شبكات الإنارة .

جلسة فتح المظاريف : الساعة الثانية عشر ظهراً يوم / / ٢٠٢١

بمقر الهيئة الكائن بـ ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة

عدد الصفحات التى يضمها الدفتر : () بما فيها الغلاف

إسم الشركة :-

القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات التى تبرمها الجهات الحكومية يعتبر متتماً ومكملاً لهذا الدفتر

رئيس الإدارة المركزية

للمهندسة الميكانيكية والكهربائية

مهندس /
" خالد مصطفى خميس "

مدير عام

للمهندسة الميكانيكية والكهربائية

مهندس /
" كرم ناشد معوض "

رئيس الإدارة المركزية

للشئون المالية والإدارية

عميد /
" أبو بكر أحمد حسن عساف "

رئيس قطاع

التنفيذ والمناطق

مهندس /
" سامى أحمد فرج "

طريق
edge
Technology

الشروط العامة

١- يتم الإعلان وتقديم العروض والتعاقد والتوريد والتركيب والاختبار والاستلام طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والتي تسرى على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة وتصبح بنود هذا القانون واللائحة التنفيذية هو المرجع لأي تصرف تخضع له هذه العملية .

٢- للهيئة الحق في زيادة أو نقص الكميات أو الأعمال في حدود ٢٥% من قيمة العملية بنفس الأسعار .

٣- سيتم التعاقد مع من ترسّى عليه العملية على أن يقوم بتقديم خطاب ضمان نهائي بنسبة (٥) % طبقاً للقانون.

٤- يتم تنفيذ الأعمال طبقاً للآتي :-

أ- الشروط الخصوصية (هذا الدفتر) .

ب- تعليمات الإدارة العامة للهندسة الميكانيكية والكهربائية.

ج- القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات الحكومية يعتبر متمماً ومكملاً لهذا الدفتر

٥- فئات العقد :-

الفئات التي يحددها مقدم العطاء بجدول الفئات (قائمة الأثمان) قطعية وثابتة وتشمل وتغطي جميع المصروفات والإلتزامات أيا كان أنواعها والتي يتكدها المقاول بالنسبة إلى كل بند من البنود وتغطي جميع المصروفات التي تلزم لتنفيذ العملية وجميع أجزائها المختلفة بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية وأجور العمال والتعريف الجمركية ورسوم الإنتاج والضرائب بكافة أنواعها وغيرها من الرسوم الأخرى.

٦- على مقدم العطاء الإلتزام بالآتي :-

١- كل ما يدون خارج قائمة الأثمان لا يلتفت إليه.

٢- كل عطاء أو ملحق للعطاء يقدم أو يرد بعد الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم المحدد لفتح المظاريف الفنية

لا يلتفت إليه (يقدم المظروف المالي مع المظروف الفني) .

٣- على أن يقوم المقاول بتقديم عينات منها لاعتمادها قبل التوريد.

٤- يكون المستخلص النهائي طبقاً للكميات الفعلية التي تم تنفيذها في العملية طبقاً لوحدة السعر المبين في القائمة.

٥- يجب أن يشمل المظروف الفني أصل أوصورة واضحة من الكتالوجات الخاصة بجميع المكونات المستخدمة في العملية .

٦- يجب تقديم العطاءات على نموذج العطاء وقوائم الكميات المرفقة ولا يجوز التعديل فيها أو في مستند من

مستندات العطاء .

ط / م / ابراهيم
Edge
Technology

(٤)

(٤)

(٤)

الشروط الخاصة

١- مدة العملية :-

(٥) أشهر من تاريخ محضر إستلام الموقع والذي يتم التوقيع عليه من الطرفين ويتم التوريد والتركيب حسب تعليمات لجنة الإشراف على العملية .

٢- نطاق الأعمال :-

- توريد وتركيب أجهزة تحكم ومراقبة لشبكات الإنارة على مستوى الكشافات ولوحات التوزيع .

٣ - شهادات الاختبار :-

- على المقاول تقديم شهادات اختبار للأجهزة قبل البدء في التوريد .

٤- أعمال يقوم بها المقاول :-

- يقوم بتسليم المهندس المشرف على هذه الأعمال جهاز تليفون محمول على البرنامج الخاص بتشغيل ومراقبة النظام بالكامل .

- تعديل البارات بلوحات التوزيع إذا لزم الأمر .

- تدريب عدد (٢) مهندس وعدد (٢) فني على تشغيل ومتابعة البرنامج .

٥- الضمان :-

- على الشركة ضمان الأجهزة والنظام التي يتم توريدها وتركيبها ضد عيوب الصناعة لمدة عام من تاريخ الإستلام الإبتدائي وإذا ظهر أى عيب أو خلل على الشركة أن تقوم بإصلاحه على نفقتها الخاصة ولو إستدعى الأمر بتغيير وحدة بأخرى جديدة دون أن يحق له المطالبة بأى ثمن نظير ذلك وتعتبر الشركة مسئولة مسئولية كاملة على سلامة الأجهزة قبل الإستلام النهائى ما عدا حالات السرقة والحوادث .

٢٠١٦/١٢/٢٤

Technology

قائمة الكميات

عملية نظام التحكم ومراقبة شبكات الإنارة

م	الصفة	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
١	توريد وتركيب أجهزة تحكم ومراقبة لشبكات الإنارة على مستوى الكشافات ولوحات التوزيع يعمل على جهد من ١٨٠ إلى ٢٤٠ فولت ودرجة حرارة من ٠ إلى ٨٥ درجة	بالعدد	٢١	١٩٥٠٠	٤٠٩٥٠٠ جني

432)

١١١

7/2/18
Edge
Technology

الاجمالی (فقط أربعائة وتسعة والك وخمسة مئة لا غير)